حرب من أجل المعنى

محمود حيدر

الكلمات المفتاحيّة: محمود حيدر، الحرب، المجتمع السياسي، إسرائيل، لبنان، حرب المعنى، الولايات المتحدة الأميركية، حزب الله.

مسعى هذه الورقة، إجراء مقاربة أولية وإجمالية للحرب الأخيرة على لبنان، وهي تحاول الإضاءة على الجوانب الأساسية فيها: منها ما يتصل ببواعثها الإسرائيلية ومحل التقاطع والاشتراك مع البواعث الأميركية هذا يعني أنها حرب تدخل دخولًا بيِّنًا ضمن استراتيجية إسرائيلية أميركية مشتركة هدفها تغيير قواعد النظام السياسي والأمني على نحو أشمل وأوسع نطاقًا في لبنان وباتجاه ما عُرف بمشروع الشرق الأوسط الكبير.

– ومنها ما يتصل بطبيعة وماهية هذه الحرب بوصفها حربًا على المعنى، وحربًا من أجل المعنى، من وجهة نظر العقيدة السياسية والاستراتيجية الإسرائيلية.

– ومنها ثالثًا، ما يتصل بالحصيلة المباشرة للحرب عسكريًا وسياسيًا، والآثار التي ترتبت على الدولة الإسرائيلية إثر الإخفاق الذي مني به جيشها في ميدان المواجهة مع المقاومة.

– ومنها أخيرًا ما يتصل بتداعيات، ما بعد وقف العمليات إثر صدور قرار مجلس الأمن 1701، ومعنى هذا القرار لجهة كونه يعيد التأسيس لزمن جديد من الاضطراب والحروب المحتملة.

لو كان لنا من توصيف لحرب إسرائيل على لبنان لصحّ أن نقول إنها حرب المعنى. وحين يجري الكلام على الانتصار والهزيمة، والحياة والموت، لا يكون ذلك إلا لأن النفس السياسية الإسرائيلية بلغت حدودها القصوى من الشعور بعدم اليقين.

من هذه الحدود أمكن توصيف الحرب بأنها حرب المعنى. ذلك لا يدل بالقطع على أن الحروب التي خيضت ضدنا، وانقضت، هي حروب بلا معنى.

كل حروب إسرائيل تكتسب هذه الصفة وإن بدرجات ومراتب. القضية بالنسبة للعقل الاستراتيجي الإسرائيلي. أن كل حرب، كان يخوضها، صَغُرت أو كَبُرت، لا قيمة لها، ما لم تكن على رباط وثيق بغائية البقاء والهيمنة.

لكن الحرب التي لا تفتأ نستظل بها، هي استثناء على القاعدة. وانطباعها بهذه السمة الاستثائية عائد إلى كونها تُظهر الحد الأعلى من الدلالة على معيارية الهزيمة والنصر.

لقد أظهرت التجربة الأخيرة فشل إسرائيل في استراتيجية الحرب والسياسة. والفشل في المعيار الإسرائيلي يعادل الهزيمة لإسرائيل مثلما يعادل النصر لعدوها.

وحين كان ذلك كذلك في الحرب الأخيرة، وكان أيضًا على النحو إيّاه حين انهزم الاحتلال في ربيع عام 2000، فما ثمة من حقيقة أمكن جلاؤها إلا معنى الهزيمة.

لقد كانت حرب الثلاثين يومًا في الميزان الإسرائيلي، حربًا من أجل استعادة المعنى. ذلك أنها ضربٌ من السعي المحموم إلى مغادرة عقدة السقوط في امتحان التجربة اللبنانية. وهي كذلك وبالمقدار إياه، حرب على صنّاع المعنى. أي على أولئك الذين صنعوا لنا معنى النصر.

لقد كان ناحوم غولدمان شغوفًا باستعادة أطروحته الشهيرة التي رأت، "أن عدم اليقين هو حالة إسرائيلية دائمة... وأن إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي ظهرت في منتصف القرن العشرين، والتي لا تستمد وجودها من الحقيقة بل من الفكرة، ولا كذلك من الوضع الواقعي وإنما من أمل اليهود وإيمانهم...".

حرب إسرائيل علينا الآن لم تنته إلى اليقين. ولا هي خلُصت إلى استنفاذ الفكرة من هوانها.

لقد وقفت الحرب عند حد. لكن لم يستقم بعد، سياق التداعيات السياسية التي لا يبدو في الأمد المنظور أنها ستنبسط على أرض هادئة. والذين عاينوا ديناميات المواجهة بين المقاومة وجيش الاحتلال الإسرائيلي، كانوا على يقين من رسوخ حقيقة غير قابلة للجدل وهي: حلول زمن سياسي أمني جديد شقّ مساره في لبنان لتعمَّ مفاعليه جيو-استراتيجيا الشرق الأوسط برمته.

لعلّ أهم ما في هذا الزمن الجديد، أن المنطقة التي وُضعت لها تصورات نظرية حول ما ينبغي أن تكون عليها صورتها المقبلة، لم تعد هي نفسها بعد الثاني عشر من تموز (يوليو) 2006. كل شيء بعد هذا الفاصل الزمني، بات مشدودًا نحو مسار آخر. مسار لا تبدو علائمه واضحة الرؤية، لا في وجهها السياسي المباشر، ولا في ما يتصل بالتوقعات ذات المديين المتوسط والبعيد.

لكن لبنان الذي جرى التعامل معه إسرائيليًا وأميركيًا ودوليًا على أنه منطقة واهنة يتيسّر فيها ومن خلالها فتح الباب على إعادة تأليف النظام الإقليمي الأكبر، بدا وكأنه المكان الأكثر استعصاءً على تدوير زواياه الحادة. حتى لقد ذهب من استقرأ ما هو عليه لبنان من تعقيد وتداخل واشتباك، إلى القول بأنه استثناء وطني مفارق. فلا تستوي سيادته ولا منطق إعادة تشكيله كدولة إلا على إجماع، مسدَّد بارتضاء أهله به، ومؤيَّد بتوازن دولي وإقليمي شديد الحساسية.

ثمة إذًا، زمن سياسي وأمني مفتوح على احتمالات لا حصر لها. لكن الوجه المفارق لزمن كهذا هو أن لا مرجعية له. أي إن التسوية المفترضة التي بسطها قرار مجلس الأمن الدولي الرقم 1701، هي تسوية ولدت على حافة الهاوية وبقيت عند حافة الهاوية. كما لو أن قرارًا كهذا، جيء به ليلقي ظلًا على نار لم يُخمد لهيبها، ولا أفلح اللاعبون في احتواء المقاصد التي اشتعلت لأجلها. ومن هذه الدلالة بدا كما لو كان القرار استراحة بين حرب كبرى لم تكتمل وحرب افتراضية محمولة إلى المجهول.

الإسرائيليون ومعهم الأميركيون هم الأكثر استشعارًا لطبائع القرار وتعقيداته. حتى أن المعلق في صحيفة **هآرتس** تسفي برئيل كان أكثر قربًا من الصورة الواقعية، وبمعنى ما، كان الأكثر تعبيرًا عن التشاؤم في ما يتعلق بآليات تطبيقه. يقول برئيل "إن قرار مجلس الأمن يشبه شيكًا مؤجلًا من دون تاريخ. كل الأطراف وافقوا عليه واعترفوا بقيمته الاسمية، لكن موعد صرف الشيك، ونوع العملة التي سيُصرف بها ما زالا موضع خلاف"[1].

على سياق المنطق الوصفي نفسه، لم يكن القرار 1701 سوى وعاء يحوي خليطًا عجيبًا من الالتباسات. ولأنه كذلك، فهو قد يكون من أكثر "القرارات الأممية" قابلية للتأويل. ربما انطلاقًا من هذه الصورة الرمادية للقرار راح الجميع يقبلونه مع شيء من الملاحظات والتحفّظات. فلئن كان من صورة بيانية له، لقلنا إنه بقدر ما يخالف مبدأ التوازن الكلاسيكي للحرب التي أنتجته، فإنه يتسّق اتساقًا محمومًا مع الحاجة إليه، وتحديدًا في اللحظة التي ولد فيها. معنى هذا أن القرار جاء تلبية لحاجة أطراف الحرب إليه، بينما هو لم يعكس بالضرورة صيرورة ميزان القوة في ساحتي المواجهة الميدانية والسياسية. ذلك يعني، استطرادًا، أن القرار هو أدنى إلى الهدنة المفتوحة على الاحتمالات، منه إلى صفة كونه أرضًا لتسوية سياسية أمنية طويلة الأمد مع لبنان.

---

[1] صحيفة **هآرتس**، 15-8-2006.

إحباط "الحرب الخاطفة"

ولو نحن مضينا في التوصيف لبلغنا تلك النقطة التي تشير إلى أن القرار هو تأسيس متجدد لحالة انتقالية ممتدّة في سياق الاحتدام الطويل على جبهة النار اللبنانية–الإسرائيلية. إن هذه الحالة الانتقالية هي أشبه باستعادة مدوية للحرب الفاترة بين المقاومة وجيش الاحتلال الإسرائيلي، تحديدًا في الفترة التي سبقت الثاني عشر من تموز/يوليو 2006 وامتدت رجوعًا ست سنوات كاملة.

سوف نجد من الخبراء الغربيين من يميل بقوة إلى مثل هذا التوصيف، من هؤلاء البريطاني روبرت فيسك الذي اعتبر أن وقف المواجهات على أساس القرار 1701 تشكل مفصلًا مميتًا في تاريخ الشرق الأوسط، إذ لا يجدر بأحد أن يقلّل من أهمية هذه اللحظة التي يبدو فيها الجيش الإسرائيلي عاجزًا عن حماية إسرائيل [...] ولكن إذا انهار وقف إطلاق النار وهو أمرٌ يبدو مؤكدًا، كما يبيِّن فيسك، فإن أيًا من الإسرائيليين أو الأميركيين لا يملك خططًا للتهرّب من النتائج المتوقعة. فالولايات المتحدة التي رأت إلى هذه الحرب فرصة لهزم الداعمين الإيرانيين والسوريين، ها هي تجد الطاولة وقد انقلبت عليهم. فالجيش الإسرائيلي بدا قادرًا على تدمير الجسور ومحطات الطاقة والمباني السكنية، ولكنه في الوقت نفسه ظهر عاجزًا عن تحطيم حزب الله الذي أقسمت إسرائيل والولايات المتحدة على تصفيته...

لكن فيسك ومعه كثيرون ممن يطلّون على الخطوط البيانية التي تحكم سياق الحروب اللبنانية–الإسرائيلية، ظل محمولًا على الشك بما جاءت به الحصيلة الأممية في مجلس الأمن، رائيًا إلى هذه الحصيلة على أنها اللحظة التي بدأت فيه الحرب الحقيقية.

وأيًا تكن التصورات والتوصيفات التي تُخلَع على الصيغة السياسية–الدبلوماسية التي تمّ على أساسها وقف المواجهة، فإن الأمر الأهم هو طبيعة الميدان الجديد للحرب. لقد استطاعت المقاومة أن تحبط أحد أهم مرتكزات عقيدة الحرب الإسرائيلية، عنينا بها "الحرب الخاطفة". ولقد أفلحت عملية تمديد الزمن وإغواء القادة الإسرائيليين بالحرب البرية واعتماد استراتيجية الكمون والهجومات المركزة على مساحات انتشار جنود ومدرعات العدو في إحباط عقيدة الحرب الخاطفة.

أما في الجانب السياسي فلم يكن المشهد مختلفًا، وإن لم يكن على المستوى نفسه لجهة شل القدرة الإسرائيلية على احتواء التداعيات الميدانية. فعلى الرغم من سعي الولايات المتحدة الأميركية المحموم لتحويل الهزيمة الإسرائيلية العسكرية إلى نصر سياسي ودبلوماسي، فقد تمكن الصمود السياسي اللبناني من الإخلال بواحدة من أهم آليات السيطرة الأميركية المطلقة على مجلس الأمن.

ولعل سقوط مشروع القرار الأميركي–الفرنسي والعودة إلى التعديلات التي تضمّنها القرار 1701، سيشكل في نظر خبراء القانون الدوليين علامة فائقة الدلالة على إمكان إحداث تحولات في مسار القرارات الدولية.

وفي الواقع فإن ما حصل على هذا الصعيد يمنح فكرة الضغط على اتجاهات صنع القرار الدولي صدقيتها. وتبعًا للموازين التي يفرضها ميدان المواجهة فإن الفكرة تصبح حقيقية، حيث تنتقل من الحيّز الافتراضي إلى صفة كونها أمرًا واقعًا في مجال الإمكان والتطبيق.

الحرب الأميركية المشتركة

لكن ثمة من يذهب إلى درجة اليقين بأن الحرب هي في الأصل حرب أميركية جرت بالواسطة الإسرائيلية. ولئن تقاطعت الرغبات بين الخاص الإسرائيلي والعام الأميركي في المنطقة فذلك لا يقلّل من مركزية تأسيس أميركا للحرب ورعايتها. وهذا الكلام بات يؤلف مجموعة متصلة من أوعية السجال المحتدم اليوم في الولايات المتحدة وإسرائيل وفي الدوائر السياسية الدولية.

لقد جرى الإعداد للحرب قبل وقوعها بزمن، والذين قرأوا بعمق توقيت عملية أسر الجنديين الإسرائيليين من جانب المقاومة الإسلامية، وجدوا في ذلك محاولة ناجحة لإجهاض الترتيبات الكاملة للحرب.

تقول المعلومات أنه قبل شهور من أخذ القرار الإسرائيلي بإعلان الحرب، كان ثمة تداول يسري بشكل بارد في بعض الدوائر الغربية عن صيف لبناني حار جدًّا. في ذلك الوقت كانت جلسات الحوار الوطني بين الأطراف اللبنانية الأساسية تمنح الأمل بإمكان الوصول إلى عقد سياسي اجتماعي يؤسس لتسوية تاريخية في البلاد. لكن المشهد الموازي للحوار الداخلي اللبناني، ظل على سيرته الاعتيادية يستمسك بالقرار 1559 والقرارات الملحقة به، كسبيل لقلب قواعد اللعبة وجعل لبنان ممرًّا لتسييل أطروحة الشرق الأوسط الكبير. وتبعًا لهذه الصورة المركبة كان ثمة يقين

لدى الذين وضعوا بنود القرار الدولي المشار إليه، أن تطبيقه بات مستحيلًا من دون الأخذ بالخيار العسكري الإسرائيلي... وعلى نحو ما كشفته المعلومات لم تكن خطة "حرب الأسابيع الثلاثة" التي أعدتها إسرائيل ضد "حزب الله" موضوعًا سرّيًّا في الولايات المتحدة. فقد أوردت صحيفة **سان فرنسيسكو كرونيال** أن ضابطًا إسرائيليًّا ذا رتبة عالية حضر قبل سنة إلى واشنطن وقدم عرضًا لهذه الخطة على شاشة خاصة بالعمليات العسكرية. وحضر العرض آنذاك دبلوماسيون أميركيون وصحافيون ومفكرون.

وتضيف أن الضابط الإسرائيلي أدلى بمعلومات وافية عن الخطة التي نفذها الجيش الإسرائيلي إثر أسر "حزب الله" الجنديّين في 12 تموز/يوليو المنصرم.

أما لماذا نفذت الخطة في الصيف وليس في أي فصل آخر، فتوضح المعلومات أن الإسرائيليين يفضلون دائمًا شن حروبهم في الصيف. (حرب 5 حزيران عام 1967، وكذلك حرب اجتياح لبنان في حزيران 1982)، لأنهم يتحسبون لردود فعل طلاب الجامعات في أميركا وأوروبا، لذلك هم يستغلون وجود هؤلاء الطلاب في العطلة خلال الصيف لشن حروبهم. وكانوا، استنادًا إلى المعلومات المذكورة، سيفتعلون حدثًا ما لشن الحرب هذا الصيف، سواء أسر "حزب الله" جنودًا أو لم يأسر. وتستنتج: "إن هذه الحرب لا علاقة لها بالجنديين الإسرائيليين اللذين خطفهما حزب الله. بل هي حرب مخطط لها منذ سنوات من أجل زيادة نفوذ إسرائيل في المنطقة، انطلاقًا من إلقاء سطوتها على حزب الله".

وكان المحرر في القسم الخارجي في الصحيفة نقل عن جيرالد ستاينبرغ أستاذ العلوم السياسية في جامعة بار ايلان في إسرائيل قوله في الحرب: "إنها الأكثر إعدادًا بين الحروب التي خاضتها إسرائيل منذ العام 1948". وأضاف: "إن الإعداد لهذه الحرب بدأ العام 2000 فور انسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية، بعدما أدركت الدولة العبرية أن المجتمع الدولي لن يمنع "حزب الله" من تكديس الصواريخ استعدادًا لمهاجمة إسرائيل. وقد أنجزت خطة الحرب العام 2004 ولحظت أنها ستدوم نحو ثلاثة أسابيع، وجرى التدريب عليها في السنتين الماضيتين من خلال أنظمة محاكاة بحيث دارت معارك افتراضية في مواقع مشابهة لمواقع "حزب الله" الحقيقية.

وبحسب خبير في شؤون الشرق الأوسط يملك معلومات حول طريقة تفكير إسرائيل والحكومة الأميركية، فإن إسرائيل وضعت خطة لمهاجمة حزب الله وأطلعت عليها مسؤولين في الإدارة الأميركية قبل تموز/يوليو بوقت طويل، وكان هناك شعور عميق أو قوي في البيت الأبيض أنه عاجلًا أو آجلًا سينفذ الإسرائيليون تلك الخطة".

ويقول الخبير المذكور، تبعًا لتحقيق كتبه الصحافي الأميركي المعروف سيمور هيرش ونشر في صحيفة **نيويوركر**، إن الإدارة تملك أسبابًا عدة لدعم حملة القصف الإسرائيلية. وقد نُظر إلى الأمر في داخل الإدارة بصفته وسيلة لتقوية الحكومة اللبنانية لتتمكن من بسط سلطتها على الجنوب الذي يسيطر "حزب الله" على معظمه. ويتابع: "البيت الأبيض كان أكثر تركيزًا على تجريد "حزب الله" من صواريخه لأنه إذا كان من خيار عسكري ضد المفاعل النووي الإيراني يجب أن نتخلص من الأسلحة التي يمكن لحزب الله أن يستخدمها في أي هجوم محتمل على إسرائيل. ولقد أراد بوش – بحسب هذا الخبير – الأمرين معًا: فهو يطارد إيران كجزء من محور الشر ومفاعلها النووي. وهو أيضًا مهتم بمطاردة حزب الله كجزء من اهتمامه بالديمقراطية كون لبنان واحد من جواهر تاج الديمقراطية في الشرق الأوسط [...]".

الخطة نفسها تحدث عنها الكاتب الإسرائيلي في **هآرتس** (2006/7/21) أمير أورن واصفًا إياها بـ"التخطيط الاستراتيجي" الذي عُرض كفكرة للتداول ثلاث مرات في خلال عام واحد. مرتان (في ربيع 2005 وفي خريفها) لآرييل شارون ومرة ثالثة في آذار/مارس 2006 لإيهود أولمرت. وكان من عرض ذلك هو الجنرال غيبورا ايلاند حينما عمل كرئيس لمجلس الأمن القومي. وفي كل هذه المرات كان الجواب متشابهًا: "إنها فكرة مثيرة للاهتمام، ولكن بوسع لبنان أن ينتظر".

ستة مبادئ للحرب

لقد عرض آيلاند على أولمرت مثلما عرض على شارون قبله خطة من ست نقاط، هي بمثابة خريطة طريق لتسوية قضايا الأمن بين لبنان وإسرائيل كما وصفها الخبراء. أما هذه النقاط الست فهي:

أولًا: تنفيذ القرار 1559 الداعي إلى تفكيك حزب الله كمنظمة مسلحة على مرحلتين: إبعاد حزب الله شمالًا، ثم نزع سلاحه.

ثانيًا: حل الخلافات الحدودية في بلدة الغجر ومزارع شبعا: يمكن لإسرائيل أن تقدم تنازلًا صغيرًا وأن يحصل لبنان على إنجاز كبير.

ثالثًا: نشر الجيش اللبناني وتشكيل هيئة للتنسيق الأمني المباشر بين إسرائيل ولبنان.

رابعًا: الاحترام المتبادل للسيادة، بما في ذلك، وقف الطلعات الإسرائيلية في الأجواء الإسرائيلية.

خامسًا: حل وتسوية مشاكل المياه.

سادسًا: الموضوعات الإنسانية: الإفراج عن أسرى الجيش الإسرائيلي، تسليم الأسرى اللبنانيين في إسرائيل للحكومة اللبنانية، عودة مشرّفة لأفراد جيش لبنان الجنوبي إلى وطنهم.

كان آيلاند على يقين حين تقدم بهذه "الخريطة العسكرية السياسية"، بأنها ستحظى بإجماع داخلي، فضلًا عن رهانه الكبير على تبنّيها من تحالف دولي واسع تقوده الولايات المتحدة ويؤيده مجلس الأمن.

فلسفة أميركية للنار

كيف بدا السلوك السياسي الأميركي بإزاء ما يعرضه الإسرائيليون من تصورات حربية؟

لم يشأ الأميركيون استهلاك المزيد من الوقت قبل أن يفصحوا عما يتوقعونه من الحرب. لقد كانت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس في منتهى الوضوح حين رأت إلى حرب لبنان على أنها اللحظة التي نشهد فيها المخاض العسير لولادة الشرق الأوسط الكبير. لكن هذا التوصيف لم يفاجئ الكثيرين ممن عاينوا الوقائع اليومية للدبلوماسية الأميركية المتنقلة بين بيروت وتل أبيب وباريس ونيويورك وواشنطن وسائر العواصم العربية والأوروبية. لقد بدت الصورة أمام هؤلاء جلية لا يقربها الشك: إن ما يجري بالفعل هو الحرب الأميركية الثالثة بعد حرب احتلال أفغانستان والعراق.

لا ينتمي القول عن حرب لبنان بأنها "الحرب الأميركية الثالثة" إلى ما يمكن أن يوضع في حقل "المجاز السياسي". فالقيادة الأميركية لهذه الحرب باتت حقيقة لا تقبل الشك. والسيل العارم من المقالات والدراسات النقدية التي نتيجتها معاهد الأبحاث والصحف والدوريات في الولايات المتحدة، تجتمع في الغالب على فكرة يجري تظهيرها على

شكل تساؤلات سلبية، حول الورطة التي وقعت فيها أميركا وإسرائيل وكيف أنهما لم تستبصرا عواقب كان يمكن التنبؤ بها.

وثمة من الخبراء والمسؤولين السابقين في الحزبين الجمهوري والديمقراطي، من يذهب إلى إبراز خطايا المحافظين الجدد في تبني وإدارة الحرب على لبنان، ومنهم من يدعو إلى استدراك المخاطر قبل استشرائها.

حتى أن زبينغيو بريجنسكي وهو أحد أبرز واضعي الفلسفة السياسية الأميركية المعاصرة، سيدخل على خط النقد الشديد لسلوك المحافظين الجدد في إدارة الرئيس جورج بوش. ففي حوار أجراه معه رئيس تحرير مجلة **غلوبيل فيوبوينت** ناتان غاردلز، رأى بريجنسكي أن سياسات المحافظين الجدد ستقضي على الولايات المتحدة وإسرائيل معًا...".

ما بات معلومًا أنه عبر السنوات المنقضية جادل الإسرائيليون كآرييل شارون وبنيامين نتنياهو حول أن إسرائيل تعيش في "جوار خشن"، حيث لا يستمع أعداؤها سوى لمنطق القوة. وكما جادل المحافظون الجدد الأميركيون بالمثل، حول أن دخول العراق بشكل أحادي قد يضاعف من عظمة الولايات المتحدة، ما قد يخيف "الجوار الخشن" الذي سوف يذعن للأهداف الأميركية.

حين سئل بريجنسكي عن الأثر السيئ لمثل هذا التماهي بين نزعات الحرب الإسرائيلية ونزعات التدخل لدى المحافظين الجدد، كان جواب بريجنسكي واضحًا لا يشوبه اللبس حيث اعتبر أن قواعد المحافظين الجدد المذكورة والتي أخذت إسرائيل منها مرادفاتها، ستقضي على أميركا واستطرادًا على إسرائيل. ولسوف تنقلب الغالبية العظمى من سكان الشرق الأوسط كلّيًّا ضد الولايات المتحدة. إن دروس العراق تتحدث اليوم عن نفسها وإذا استمرّت سياسات المحافظين الجدد على هذا النحو يقول بريجنسكي فإن الولايات المتحدة سوف تُطرد من المنطقة، وسيكون ذلك بداية نهاية إسرائيل. أما بالنسبة إلى الحرب المفتوحة بين إسرائيل والمقاومة، فلم يكن بريجنسكي متفائلًا بالوضعية الإسرائيلية وها هو يلاحظ أن من المهم أن ندرك أن إسرائيل هزمت أعداء رسميين تقودهم في معظم الحالات أنظمة غير كفوءة، وفي الغالب فاسدة. أما "حزب الله" فإنه يشن حربًا "غير متناسقة" ضد إسرائيل. وهي حرب مبنيّة على الدعم الشعبي الأصولي، وحتى الطائفي المتزايد. لذلك فإنني على يقين من أن إسرائيل ستواجه المزيد من الصعوبات في معالجة هذه المسألة الثانية المتناقضة مع سابقتها. على أن القضية المثيرة للجدل التي أنهى بها الاستراتيجي الأميركي حديثه، هي

حين أبدى خشيته من أن المنطقة سوف تنفجر من جديد، وسوف تكون إسرائيل في خطر محدق، إذا لم يتم استدراك المخاطر وتفادي ما هو أسوأ قبل فوات الأوان[2].

لا يتوقف النقد السياسي لسلوك المحافظين الجدد عند وجهة واحدة في تيارات الفكر الاستراتيجي الأميركي، فالذين واجهوا اللاهوت السياسي للفريق الذي يسيطر على البيت الأبيض تتملكهم جرعات زائدة من الخوف مما تسبّبه استراتيجيات الاحتلال والقوة المفرطة في إدارة شؤون العالم. ومثلما أظهر بريجنسكي مخاوفه من تلك الاستراتيجيات ولا سيما في فلسطين والعراق ولبنان ها هو وزير الخارجية الأسبق هنري كيسنجر يحكي القصة على نحو مشابه.

فبعد سلسلة متصلة وهائلة من التنظير لفلسفة القوة في لبنان والعالم العربي، يعود كيسنجر ليراجع ما كان استمسك به كمقدس سياسي في النظر إلى البنية السوسيو–سياسية للبنان.

في مقالة له تحت عنوان **أساس فلسفي سياسي لنظام فيدرالي في الشرق الأوسط**، يلاحظ كسينجر وجه الاستحالة لناحية فرض نظام سياسي في لبنان تبعًا لوقائع ميزان القوى التقليدي في الشرق الأوسط. فيبيّن أن أساس بناء لبنان هو الدمج بين الواقعي والمثالي. وبين الاستراتيجيا والقيم، ولا يمكن أن يكون هذا الأساس متأتيًا من التركيز المفرط "على جماعة دون أخرى، أو على طرفٍ دون آخر"[3].

فلسفة النار الإسرائيلية

لم يكن لنقد الحرب قبل وبعد توقفها من أثر في مراجعة منطق المغامرة. فالتقاطع الأميركي–الإسرائيلي بلغ نقطة التطابق لجهة "تغيير الوجهة". أي تغيير قواعد اللعبة، وقلب المعادلة في لبنان وعلى حدود إسرائيل الشمالية.

لقد دأبت الثقافة السياسية الإسرائيلية منذ اليوم الأول للحرب على تظهير ما يوحي بالإجماع القومي حول المهمة الجديدة للجيش. ولقد تيسّر لحكومة إيهود أولمرت توظيف المناخ النفساني الذي يعيشه الإسرائيليون على امتداد ست سنوات من الهزيمة التي لحقت بالمؤسسة العسكرية ومعنوياتها في ربيع العام 2000. كان الوجه التعبوي الرئيسي

---

[2] نقلًا عن موقع **غلوبيل فيوبوينت** 6–8–2006.

[3] **حوار العرب**، العدد 8 تموز/ يوليو 2005.

المعتمد في ذلك، هو الخروج من عقدة الهزيمة. سوى أن الإجماع لم يلبث حتى راح يتآكل تدريجيًّا من الإخفاقات الأولى للحملة البرية في قرية مارون الراس ومدينة بنت جبيل وفي القرى والبلدات الحدودية في القطاعين الشرقي والغربي من جنوب لبنان.

مظاهر التشكيك بالإجماع عكسه النقاش الذي احتدم بين النخب الإسرائيلية منذ الأيام الأولى للحرب. ثمة من أخذ على الزعامة السياسية تقييدها أذرع الجيش. فعلى مدى ست سنوات تركت إسرائيل حزب الله يراكم قدرة صاروخية لا مثيل لها في العالم كما يقول الكاتب في صحيفة **معاريف** (23-7-2006) دوف غولدشتاين.

ثم إن حكومات باراك وشارون – يضيف غولدشتاين – تصرفت كنعامة، حيث طوّرت وهمًا خادعًا مؤداه أن حزب الله سيتحول إلى حزب سياسي وسوف يعتدل في مواقفه. وبحسب الكاتب فإن ثمة أنموذجين حربيين دفعا بالأمل الواهم بأنه إذا صدق المستوى السياسي، فإن سلاح الجو سيوجه لحزب الله ضرب قاتلة: النموذج الأول: حرب الأيام الستة: ففي الساعات الست القاتلة قضى سلاح الجو الإسرائيلي على أسلحة الجو في كل من مصر وسورية والأردن والعراق.

والنموذج الثاني: إن سلاح الجو الأميركي وصواريخ توماهوك هزما العراق قبل أن تكمل القوات البرية المعركة.

يقول غولدشتاين عن هذين الأنموذجين إنهما طريقان مضلِّلان، أي إنهما لا ينطبقان على الحرب مع لبنان. فمنظومة صواريخ حزب الله – كما يتبيّن – مختلفة جوهريًّا، والقضاء عليها من دون قوات برية أمر غير ممكن. كما أن إدخال قوات برية بكميات كبيرة إلى لبنان خطر فظيع. ومن هنا يصل غولدشتاين إلى الاستنتاج الصعب: بأن إسرائيل لا تملك فرصة لتحقيق أهدافها. ثم يمضي إلى أبعد من هذا مستقرئًا مرحلة ما بعد الحرب ليقرّر أن حزب الله لن يتجرد من سلاحه. وحتى بعد الأضرار التي لحقت بقوته فلسوف يبقى محافظًا ليس على قدرته على إطلاق الصواريخ فقط، وإنما كذلك على أساس قدرته بإلحاق الضرر بإسرائيل. كما أن أي قوة دولية، حتى وإن كانت قوية وجدية، فلن تحمي إسرائيل من نيران حزب الله...

تصدّع الوعي والردع

سوف لن ينتهي الجدل الإسرائيلي حول نتائج الحرب في أمد قريب. ولأن نهاية هذا الجدل تعني بلوغ المجتمع السياسي والعسكري درجة من اليقين بنهاية الحرب وأسبابها وتداعياتها، فليس ثمة في الأفق ما يفضي إلى مثل هذا المآل. هناك قناعة لدى الإسرائيليين بأن الحرب أوقفت عند نقطة المنتصف بين الهزيمة العسكرية واحتمالات النصر السياسي. لعل ما تعكسه الصحافة الإسرائيلية من مشاعر وانطباعات يؤدي إلى هذه القناعة. وما تبديه هيئة الأركان من مخاوف لجهة تحول النتائج إلى حقيقة تظهر ضعف دولة إسرائيل وعجزها عن الحسم في المستقبل يشكل إحدى علامات القلق الاستراتيجي.

الباحث السياسي الإسرائيلي رؤوبين بدهتسور ربط بين التجربة الأميركية في فيتنام والتجربة الإسرائيلية في الحرب الأخيرة، فرأى أن الفشل الأميركي في جنوب شرق آسيا بدأ يتضح عندما تبنى الجنرال فستمورلاند قائد القوات الأميركية في فيتنام نهج إحصاء الجثث كبديل من الانتصارات العسكرية. وبحسب بدهتسور، إن الجيش الإسرائيلي تبنى النهج نفسه. إذ عندما يبقى الجيش الأكبر والأقوى في الشرق الأوسط ليتقاتل طوال أكثر من أسبوعين مع خمسين مقاتلًا من حزب الله يدافعون عن بنت جبيل من دون أن ينجح في إخضاعهم، لا يتبقى أمام قادته إلا الإشارة إلى عدد جثث مقاتلي العدو. ويفترض الباحث الإسرائيلي أن بنت جبيل ستتحول إلى رمز لحرب لبنان الثانية. ذلك أن هذه المعركة ستكون ستالينغراد ثانية في تراث مقاتلي حزب الله وتقاليدهم، أما بالنسبة إلى الإسرائيليين فستكون تذكارًا مؤلمًا لفشل الجيش في الحرب. لكن المصطلح الأكثر ملاءمة لوصف الوضع فهو كما يقول بدهتسور: إننا تلقينا ضربة قاضية. حيث لا يتعلق الأمر بفشل عسكري فقط، وإنما هو فشل استراتيجي لم تتضح بعد تداعياته السلبية بعيدة المدى. فإنه (أي هذا الفشل) يقضم الذخر الأهم بالنسبة إلى الأمن القومي، ويهشّم صورة الدولة القوية التي تمتلك جيشًا ضخمًا وقويًّا ومتطورًا وقادرًا على توجيه ضربة ساحقة إلى أعدائنا في ما لو جرؤوا على التحرش بنا.

لا يقتصر الكلام الإسرائيلي على هذا المنسوب من مشاعر الخيبة، والقلق على صورة دولتهم وجيشهم، بل هو يمتد إلى مساحة إضافية تتناول ما كان يُنظر إليه كمقدس في البنية الإجمالية للمبادئ التي قامت عليها الدولة. لقد كشف الجدل منذ بداياته عن حقائق ثابتة أخذت تتهاوى بفعل الحرب. منها أن حربًا كهذه هزّت ركنين أساسيين من أركان إسرائيل هما: "الوعي" و"الردع".

على مستوى الوعي: لم تعد صورة إسرائيل أمام نفسها وأمام عدوّها المباشر، فضلًا عن مجتمعات ودول المنطقة الهائل من الثقافة السياسية والإيديولوجية على امتداد الصراع العربي–الإسرائيلي. فقد منحت هذه الثقافة صورة إسرائيل لونًا أسطوريًا من القوة والغلبة والاقتدار، حتى إذا جاءت الحرب بدينامياتها ووقائعها والنتائج التي أسفرت عنها، اهتزّ وعي الصورة، وانكفأت الثقة بالذات المقتدرة، ولم يعد "لاهوت القوة الإسرائيلي" يملك الآن ما يمكنه من استعادة الإمساك بعوامل النصر التاريخي.

أما على مستوى الردع: فلقد بيّنت مسارات المواجهة غير التقليدية، وغير المألوفة في الميراث الحربي للجيش الإسرائيلي، تصدّع استراتيجيات الردع. حتى أن كثيرين من الخبراء الإسرائيليين باتوا على خوف مقيم من ظهور إرهاصات وعي استراتيجي عسكري لدى قادة جيوش الدول المحيطة بإسرائيل، تقوم على إمكان تحقيق انتصارات ساحقة على "الجيش العملاق"، ولا سيما إذا جرى اعتماد استراتيجية الدمج الخلاق بين الحرب الكلاسيكية وحرب العصابات كما قدمها حزب الله في لبنان.

إن إحدى أبرز نقاط السجال الدائر بين شرائح الانتلجنسيا العسكرية والسياسية في إسرائيل هي تلك المتمحورة حول تورط حكومة إيهود أولمرت في حرب ليست حربها. وإنما كما يقال في حرب هي حرب أميركية بترتيباتها ومساراتها وغاياتها الجيو–استراتجية.

ومن تمظهرات السجال أيضًا ما كتبه المعلق في صحيفة **هآرتس** آري شافيط، في النصف الأول من العمليات الحربية، حيث وضع سيناريو متخيّلًا لتقرير افترض كاتبه أنه سوف يصدر في نهاية العام 2006 عن لجنة تحقيق خاصة تشكلت للبحث في إخفاقات الحرب.

يشير التقرير الافتراضي إلى أن إحدى أبرز الحقائق التي لا يمكن تجاهلها هي أن "إسرائيل ظهرت كدولة تستطيع منظمة إرهابية صغيرة ضربها بشكل جوهري في حرب تقليدية، الأمر الذي يقرّب جدًّا الحرب التقليدية المقبلة، التي يمكن أن تكون أخطر بكثير من الحرب الراهنة. وحقيقة أن إسرائيل ظهرت كدولة لا تمتلك الرد الفعلي على الأسلحة ذات المسار المنحني، وهو ما يجعل هذه الأسلحة خطرًا استراتيجيًّا من الدرجة الأولى، يمكن أن يلقي لاحقًا بظلال ثقيلة على مستقبل الدولة. وحقيقة أن حوالي مليون إسرائيلي عاشوا في رعب طوال الصيف الأخير أو اضطروا

للتحول طوعًا إلى لاجئين في بلادهم، الأمر الذي قاد إلى تصدع صورة إسرائيل أمام نفسها وصورتها أمام الخارج كملاذ آمن للشعب اليهودي".

ويضيف التقرير الافتراضي أنه "في صيف 2006، أهينت إسرائيل. ومعنى الإهانة في الشرق الأوسط ليس عاطفيًا وحسب، بل هو استراتيجي أيضًا. وعندما يطفح المحيط بأسماك القرش، يحظر على الدلافين إظهار الضعف أو نزف الدماء. فهذا الضعف والنزف سيطاردانا في السنوات المقبلة وسيغريان أسماك القرش المختلفة بمهاجمتنا مرة تلو الأخرى.

ويقارن الكاتب في تقريره الافتراضي بين "إخفاق" حرب 1973 و"إخفاق" حرب 2006. ويرى أنه رغم تناقض المفهومين اللذين سببا الإخفاق فإنهما عبرا عن نوع من العمى السياسي الذي يقود الخطوات الإسرائيلية المتسرعة. ففي الحرب الأولى استند المفهوم إلى أنه بالوسع منع الحرب خلال استمرار الاحتلال، وفي الثانية كان المفهوم أن ما يمنع الحرب هو التخلي عن الاحتلال. وقد سقط المفهومان لأنهما في نظره لم يأخذا بالحسبان الأسس الأولية للصراع العربي الإسرلائيلي.

ثم يعيِّن التقرير الافتراضي العديد من مواضع الخلل في الأداء الإسرائيلي، وبينها الأداء الاستخباري. ويرى أن الاستخبارات الإسرائيلية لم تفلح في اختراق حزب الله بشكل يتيح للجيش استخدام كامل قوته. ويقول إن

> التفوق الهائل للجيش الإسرائيلي في القدرة النارية لم يتجسد في مواجهة حزب الله في المراحل الأولى من المعركة لأن الاستخبارات لم توفر لسلاح الجو والمدفعية كمية مناسبة من الأهداف الدقيقة والنوعية في كيان حزب الله. وبغياب هكذا أهداف كان الجيش الإسرائيلي أشبه بعملاق يحاول عبثًا سحق بعوضة.

ويوضح تقرير شافيط الافتراضي أنه

> حتى بعد عهد نصر الله، سيبقى أمامنا التحدي الذي أشهره ضدنا. ومن دون ريب كان نصر الله المتحدي الأكبر للروح الإسرائيلية في هذا الزمن. إذ كان يعرف إسرائيل جيدًا وحدد بدقة نقاط ضعفها. صحيح أن نصر الله مال للتفاخر، بل أخطأ في تقديراته عندما شن هجوم تموز، ولكنه كان يتمتع بنوع معين من العبقرية العسكرية ما بعد الحديثة التي تعرف كيف تنتج الأثر الأقصى من الوسائل المحدودة. فجيش العصابات المنضبط، المستتر عن العين والذي

يستخدم أسلحته المضادة، هو فعلًا جيش المستقبل. وعبر هذا الجيش أنتج نصر الله فيلمًا حربيًا يجدر دراسته جيدًا. فنظريته القائلة بأن إسرائيل مجتمع بيت العنكبوت هي نظرية ستضطر إسرائيل لمواجهتها[4].

استعادة البدء

ليس يبدو في المساحة الزمنية المنظورة ما يجعل الحرب الحالية نهاية الطواف حول هيكل الموت الإسرئيلي. ومثلما لم ينتهِ المشهد اللبناني – الإسرائيلي مع الخروج الإكراهي لجيش الاحتلال في ربيع العام 2000، ظل كل شيء يوحي بأن العقل الاستراتيجي الإسرائيلي لم ينفك عن الاشتغال الدؤوب لتهيئة شروط الدخول مجددًا في حرب مع لبنان.

والكلام عن استعادة الأرض اللبنانية كمساحة لاختبارات الأمن والسياسة في إسرائيل لم يكن ضربًا من إيهام لا طائل منه. فثمة من العوامل المفضية إلى مثل هذه الاستعادة ما يكفي ليشكل المقدمات المنطقية للحرب المفتوحة منذ الثاني عشر من تموز/يوليو المنصرم.

جاءت هذه الحرب على قاعدة استمرار حراك الجبهة المفتوحة في الجنوب. فقد بقي لبنان في حالة حرب مع إسرائيل على رغم الاتفاق على ما يسمى بالخط الأزرق. فمزارع شبعا اللبنانية وتلال كفرشوبا لاتزال محتلة، والأسرى اللبنانيون لا يزالون في سجون الاحتلال، وحقول الألغام التي تكتظ بها أرض الجنوب لم تسلّم خرائطها، والخروقات البرية والبحرية والجوية للسيادة ظلت على حالها سحابة الأعوام الستة التي أعقبت ترسيم الخط الأزرق، مع ما يرتّب ذلك من آثار خطيرة على السيادة اللبنانية ويجعلها عرضة للاعتداء والاحتلال في كل لحظة.

لكن الوجه الأشد مدعاد للخشية هو أن يؤدي أي اتفاق دولي كالقرار 1701 إلى وضع لبنان بين خيارين: إما القبول بتسوية ترجعه إلى فضاء الترتيب الإجمالي للأمن القومي الإسرائيلي، وإما تفجيره من الداخل عبر استعادة عوامل الفتنة، وتوفير ظروف جديدة للحرب الأهلية.

ويستذكر اللبنانيون الآن، كيف ظهر بلدهم في العين الإسرائيلية كحالة إغواء نادرة للتدخل. فمنذ نيسان/أبريل 1975، سيتحول المجال اللبناني ليغدو مقولة أمنية خالصة، تسدّدها فوضى داخلية مفتوحة على كل ريح. ولقد تبيّن لواضعي استراتيجيات التدخل في إسرائيل أن لبنان المسكون بفوضاه آخذ في التشكّل على نصاب الانقسام إلى

[4] حلمي موسى، "مقدمة نصوص من الصحافة الإسرائيلية"، جريدة **السفير**، (24-تموز-2006).

جغرافيات طائفية أمنية. وبدا أن الانشطارات الحاصلة تجري في الاتجاه الذي يؤسس لـ"كونفدراليات طوائف" لكل منها أمنها وسياساتها ورؤاها وحساباتها الصغيرة والكبيرة، وعلاقاتها الداخلية وتحالفاتها الخارجية. وكان أن ظهرت "الغواية اللبنانية" على حرارتها القصوى، حين ثبت للعقل الاستراتيجي الإسرائيلي أن كونفدراليات الطوائف الكامنة وراء جدرانها المسلحة قد رست مطمئنة على قاعدة مثلثة الأضلاع: أعصابها الفالتة من أي عقال، معزّزة بالقوى والقدرات التي تختزنها تبعًا لقواعد استيطانها الطائفي.

- المجال الجيو-ديمغرافي الذي افترضت الطوائف أنه يصون حياضها السوسيولوجي والأمني وهويتها وثقافتها السياسية.

- السياسة الإقليمية والدولية بوصفها مجالًا حيويًا تستمد منه القوة والدعم والاستقواء.

والذي حصل بعد نحو ثلاث سنوات من انفجار النزاع الأهلي اللبناني، جعل موسم الحصاد الإسرائيلي مدويًا. ولم يعد خافيًا على من عاين صيرورة السبعينيات، كيف يسّرت "جيو-بولتيكا" الطوائف المتحاربة قيام ما سمي وقتذاك بـ"دولة لبنان الحر" بقيادة الضابط المنشق عن الجيش اللبناني سعد حداد في 18 نيسان/أبريل 1978.

لقد أسست هذه الظاهرة الجغرافية والسياسية والأمنية في تلك الفترة، لاستراتيجية "حزام الأمن". وهو الذي سيعبّر عنه الكاتب الإسرائيلي موشيه زاك بأنه الجدار الحامي للحدود الشمالية، ونقطة الانطلاق لمبادرات نشطة لضمان السلام الدائم على تلك الحدود. ومنذ ذلك الحين سيجري الكلام على ما يوصف بـ"الجدار الطيب" الذي سيتحول على مدى أكثر من عقدين كاملين إلى أطروحة أمنية-سياسية تحكم النشاط الإجمالي للاستراتيجيات الإسرائيلية المتحركة في لبنان.

بعد الثاني عشر من تموز/يوليو 2006 لم يعد الكلام جائزًا على نهاية أطروحة الحرب الإسرائيلية على لبنان. حقيقة الأمر أن هذه الأطروحة تستعيد نفسها اليوم بقوة ولسوف تستعيدها في المقبل على أنحاء أخرى. أي على أنحاء وخطوط تتجاوز هذه المرة حدود لبنان لتتخذ مساحة جيو-استراتيجية أوسع نطاقًا، حيث تتجاوز وتتحد الاستراتيجيتان الأميركية والإسرائيلية ضمن مسار واحد. لكن القضية الأشد استدعاء للتأمل والتدبّر والاستعداد هو أن هاتين الاستراتيجيتين الحربيتين ستتكافآن على خطين متوازيين:

- خط نزع جدار الممانعة والمقاومة.
- وخط اختراق جدار الوحدة والسلم الأهلي.

كما لو أن حصاد الحرب في العين الإسرائيلية–الأميركية سيستعيد نفسه على نشأة أخرى وطور جديد وذلك في سياق سلسلة محمومة من الأطوار الدامية للشرق الأوسط الكبير.